طوق النجاة الثاني

ثورة تعليمية

* نظرة تحليلية على واقع التربية والتعليم فى مصر
* سياسة تعليم طموحة لمصر والأمة
* مزايا سياسة التعليم المقترحة

obeikandl.com

obeikandl.com

إن لم تكن قوياً يخشى الآخرون قدرته ، فكن حكيماً ينصاع الآخرون لحكمته ، لأنك إن لم تكن قوياً ولا حكيماً فلا تسأل عن المسير أو المصير ، لأنك لا تملك فيهما شيئاً ، وإنما يمتلكهما ويمتلكك الآخرون بقوتهم وحكمتهم .

نظرة تحليلية على واقع التربية والتعليم فى مصر

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. نحن الآن بصدد الوصف التحليلى لواقع التربية والتعليم فى مصر ، وكنت قد بينت فى النصف الثانى من طوق النجاة الأول أن الحضارات القوية تقوم على دعامتين أساسيتين وهما القوة العلمية والتكنولوجية إلى جانب القوة الاقتصادية ، كما أشرت إلى أن الحضارات القوية لا يمكنها البقاء والاستمرار ما لم تستند إلى مجتمع يعتنق منظومة قيم سليمة .

مما سبق يتبين لنا الأهمية القصوى للتعليم والتربية ، فهما إحدى دعامتى القوة من جهة ومن جهة أخرى أحد مقومات البقاء ، الأمر الذى يجعلنا نصفه عن كامل اقتناع بأنه أحد القضايا المصرية المصيرية ، بل يجعلنا نوافق على ماوصفته به القيادة السياسية من أنه أحد قضايا الأمن القومى ، بل يجعلنا نتجاوز هذا الوصف ، مؤكدين أنه أهم قضايا الأمن القومى المصرى على الإطلاق ، فهو كقضية إضافة لكل أوصافها السابقة تنفرد بخاصية غاية فى الخطورة ألا وهى أنها قضية انشطارية فى كل أحوالها إذ أنها حال نجاحها فى تحقيق أهدافها يعم النجاح أوجه الحياة كافة ، كما أنها حال فشلها يعم الفشل أوجه الحياة كافة ، وهى حقيقة منطقية وبديهية لا تقبل جدلاً إلا من جاهل بأسبابها أو عالم مغرض ، فأما العالم المغرض فليس لدينا وقت لسفسطته ، وأما الجاهل فنقول له أن منطق هذه الحقيقة ينبع من كون التعليم يهدف إلى إعداد البشر علميًا وأخلاقيًا للخروج إلى الحياة وقيادة دفتها تخطيطًا وإدارة وتوجيهًا ، وبالتالى فإن هؤلاء البشر إذا

أحسن إعـدادهم وتأهيلهم نجحـوا فى قـيادة الوطن إلى بـر الأمان أما إذا أسيئ إعدادهـم وتأهيلهم فإنهم حـتمًا غارقـون بالأمة ومعها إلى قاع البشرية ، لذا فإن التعـليـم صدقـًا وحقـًا يستحـق أن يوصـف بأنه أهم قضايا الأمن القومى التى تكتسب جميعها البعـد الأمنى والقومى من كونها تؤثر تأثيـرًا مباشرًا على بقاء المجـتمع أو فنائـه وعلى قدرته أو عجزه .

وعودة إلى الهامش العلوى الكائن فى بداية طوق النجاة الحالى ، لنقف أمام الحـكمة والتى هى بلا أدنى شك أحـد أهم مصادر القوة لكونها إحدى صور العلم التى تختلف عما سواها من صور ، فهى أقيم وأندر وأثمن درة علمية قد يتـاح لقـلة من البشر امتلاكهـا ، فهى درة غيـر متداولة فى الأسواق ولا يمكن إكسابها لأحـد أو اكتسابها من أحـد ، إ ذ أنهـا لاتأتى سوى من مصدر واحد فقـط ، وهذا المصدر لم ولن يتأتى لأحـد أن يغـير إرادته فهـو اللـه الواحـد الأحـد الفـرد الصمد ذو الجلال والقدرة والكمـال الذى يؤتى الحكمة من يشاء من عباده ومن يؤتى الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا .

إذن فليس أمامنا من مجال أو اختيار سوى قصر تحليلنا لواقع التربية والتعليم فى مصر على ما يمكننا امتلاكه والتحكم فى تداولـه وإكسابه واكتسابه من معلومات ومهارات وسلوكيات من خلال مختلف الأجهزة والمؤسسات الإعلامية التى تشترك مجتمعة فى رسالة واحدة ألا وهى تعليم المجتمع وتربيته ، وهذه المؤسسات هى من التعدد والضخامة والخطورة بحيث يتعذر شمولها داخل أحد أطواق النجاة ، وإنما الأجدى والأوقع أن يتم تناولها عبر عدة أطواق ، أما طوق النجاة الحالى فقد اختصصته بأهم مصادر التعليم ألا وهى المؤسسات التعليمية المنوط بها وضع وتنفيذ سياسات تعـليم تهدف إلى إعداد وتأهيل أبناء المجتمع للارتقاء بأوجه الحياة المختلفة فى مجتمعهم ، وهذه المؤسسات هى المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة التابعة وغـير التابعة لوزارتى التعـليم الجامعى وما قبله !!

مما سبق يتبيـن لنـا أن هذه المؤسسات تهـدف إلى تخريج أجـيال معترف لها رسميًا بأنها حـصلت على قدر معـين من التعليـم يؤهلها لإدارة مختلف أوجه الحياة والارتقاء بها وصولاً إلى الهدف النهائى وهو تحـقيق حضارة قوية وباقية باعتباره هدفـًا موحدًا لكل الدول مالم

تكن هنالك دول تنفرد بأهداف خاصة كأن تطمح من خلال سياساتها التعليمية إلى تخريج أجيال مؤهلة لقيادة دفة الحياة إلى الخلف بصفة دائمة وهو الأمر الذى سيضعنا تلقائيًا فى مواجهة حاسمة مع سؤال بديهى ألا وهو : هل سياسة التعليم الحالية نجحت أم فشلت فى أن تثمر للوطن أجيالاً مؤهلة علميًا وتربويًا لتحقيق طموحات الوطن المنشودة ؟ وإذا كانت قد فشلت فلما الإبقاء عليها ؟

إن المتتبع لردود أفعال الشعب المصرى بشأن قضية التعليم وبخاصة خلال العقد الأخير لن يجد أدنى صعوبة فى أن يسجل ما يقترب بشدة من حالة إجماع شعبى غير مسبوق على فشل سياسة التعليم الحالية وعجزها شبه التام عن تحقيق أية نجاحات حقيقية سواء فى مجال التعليم أو فى مجال التربية ، بل إن المهتمين بقضايا التربية والتعليم يرون أن هذه السياسة قد تمكنت من تضخيم السلبيات التى كانت قائمة من قبل وإضافة سلبيات مستحدثة إليها ، إلا أن كبار المسئولين عن التعليم ومن يحيطون بهم من أشياع وأتباع ومنافقين لا يكلون ولا يملون ــ برغم هذا الإجماع الشعبى وتلك الرؤى الوطنية وبرغم كل صور الفشل ــ من الإدلاء بالمزيد والمزيد من التصريحات التى تؤكد على أن التعليم المصرى هو القدوة والمثل والقائد والرائد للدول العربية والأفريقية ودول حوض البحر الأبيض والأحمر والأسود بل والكاروهات ، وهى تصريحات إذا كانت متعمدة فإننا سنبدو أمام هذه الدول وكأننا أبو لمعة الجديد ، أما إذا كانت عفوية فإنها ستكون بمثابة الدليل القاطع على أننا جميعًا قد تجاوزنا سذاجة الخواجة بيجو !!

والحق أن التربية والتعليم فى مصر فى تحديث دائم أو شبه دائم ، ولكن هذا لايعنى على الإطلاق أن ما يتم من تحديث يتجه بمنحنى التعليم نحو أهداف الرقى وإنما يعنى الاتجاه الدائم نحو التخلف لكون هذا التحديث لا يستند إلى أية رؤى أو سياسات مجدية الأمر الذى يدعونا إلى وصف هذه الحالة بأنها حالة تغيير عشوائى لا تحديث علمى ..أو أنها حالة تجريب دائم لا سياسة مستقرة ، ومن دواعى العجب أن هذا الوضع الشديد الغرابة يظنه كبار المسئولين عن التعليم باعثًا على الفخر والزهو ، فى حين أن هذا الظن فى واقع الأمر لا يعنى سوى أن هؤلاء المسئولين يعانون إحدى حالتين تستوجبان الشفقة فإما

أنهم فاقدين للإدراك وإما أنهم يريدوننا كذلك ، وأرى أن الحالة الأولى مرضية أما الحالة الثانية فمبعثها الحرص على المقاعد والإحساس الدائم بالفشل ، وكلتا الحالتين تستوجبان إعفاء هؤلاء من المسئولية ولكن الثانية تستوجب بعد إعفائهم من المسئولية إخضاعهم للمساءلة عما صدر ويصدر عن وزارتى التعليم من قرارات متخبطة وتبريرات واهية واتهامات باطلة للغير لاتهدف فى كل الأحوال إلا إلى إبعاد هذا الفشل عن مسئولى الوزارتين ثم إلصاقه بالآخرين كأن يتم تعليق الفشل على شماعة ضعف الموارد والميزانية وتزايد أعداد المتعلمين أو على تقصيرالمعلمين وانزلاقهم إلى عالم الدروس الخصوصية أو على إهمال الطلبة وعدم جديتهم أو على تغير سلوكيات المجتمع ، الأمر الذى يبدو لكل ذى فطنة وكأنه اعتراف غير مباشر من هؤلاء المسئولين غير المساءلين بعدم قدرتهم على استحداث سياسة تربية وتعليم حقيقية تقتلع هذا الفشل من جذوره المتعفنة .

إنها مأساة .. قسمًا بالله إنها لمأساة .. فشل دائم.. وتهرب من المسئولية.. وتمسك بالسلطة .. والنتيجة الحتمية هى أجيال من العالقة ولكنهم عالقة من زجاج هش لاقوة فيه ولا نفع منه سوى إصدار أصوات مدوية لامعنى لها سوى التأكيد على أننا أمة كلام .. كلام فقط .

إن سلبيات ومآسى التعليم المصرى باتت من الحقائق التى يعلمها ويكاد يجمع عليها السبعين مليون مصرى بما فيهم بعض كبار المسئولين عن التعليم ، فجميعنا يعلم أنه لا معنى ولا جدوى ولا ضرورة لوجود وزارتين للتعليم إضافة لبعض الكيانات التعليمية الأخرى المستقلة عنهما ، كالتعليم الأزهرى والتعليم الأجنبى وهو تعدد يحرم العملية التعليمية من جدوى تبعيتها لإدارة عليا واحدة تحقق وحدة القرار والتخطيط والتنسيق وصولاً إلى أهداف محددة وهى بديهيات يترتب علي غيابها حتميًا ما نراه من تخبط تدعمه وترسخه كما أشرنا غياب الرؤية المتكاملة لحل مشاكل التعليم إضافة لعشق كبار المسئولين لمقاعدهم ورغبتهم فى الالتصاق بها مدى الحياة مما يدفعنى إلى اقتراح تصنيع هذه المقاعد من مادة التيفال ، فجميعنا يعلم أن الغالبية العظمى من القرارات التى تصدر عن الوزارتين لا صلة لها بتحديث جوهرالتعليم بقدر ما هى عمليات ترميم ثم طلاء لبناء

التعليم الحالى الذى أصابته كل عوامل التعرية وكل صور التصدع مما يجعلنى أؤكد أن عمليات الترميم والطلاء هذه ماهى إلا خدعة كبرى يفتعلها المسئولون هادفين إلى إيهامنا بأن التعليم يتم تحديثه عبر مجموعة من المراوغات التى تصدر عن مسئولى الوزارتين بين حين وآخر ، وهى مراوغات على قدر ما فيها من حرفية فإنها تفتقر فى رأينا إلى أبسط قواعد المنطق لما فيها من ثغرات ، إذ مالذى يريده منا هؤلاء المسئولين حينما يصرحون بأن ميزانية التعليم أقل من أن تفى بما هو مطلوب من طفرات كمية وكيفية نظرًا للتزايد المطرد فى أعداد المتعلمين إضافة لالتزام الدولة بمبدأ المجانية ، وكأنهم يتجاهلون أن نسبة الزيادة فى أعداد المتعلمين هى أقل من نسبة الزيادة فى ميزانية التعليم خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار التوسع المطرد فى التعليم الخاص بكل مراحله ومسمياته ومستوياته التى ساهمت فى رفع الكثير من الأعباء عن التعليم الحكومى الذى يتضمن هو الآخر العديد من المسميات حيث منها الحكومى والتجريبى والنموذجى والقومى ، وهى فى أغلبها تندرج ضمن مؤسسات التعليم بمصروفات ، فإذا أضفنا لها ما تم إقراره من شرعية المجموعات المدرسية العادية والمتميزة لكان من أبسط حقوقنا أن نتساءل فى دهشة عما يعنيه هؤلاء من مصطلح المجانية التى ما زالوا يعتقدونه أو يريدوننا أن نعتقد فيه ، ثم مالذى يريدونه منا هؤلاء المسئولين حين يسهبون فى التشدق بما تم تشييده من مؤسسات تعليمية وكأن العدد فى حد ذاته هو دليل الإنجاز ، وهو بالطبع ليست كذلك مالم يرتبط بمعايير قياسية لهذه الأبنية يراعى فيها توافر المقومات التربوية والتعليمية المجدية ومالم ترتبط هذه الأبنية بتوافر مقررات دراسية تحترم قدرات الطلبة وملكاتهم المتباينة والتى ينبغى أن تتباين كى تتكامل وتتواصل القوى البشرية وفق حكمة خالقها ، ثم لماذا لايحدثنا هؤلاء المسئولين عن الإيجابيات التى أسفرت عنها مؤتمراتهم الكبرى ولجانهم وورشهم الصغرى والكبرى التى تعقد وتتشكل لتحديث التعليم وعن تكلفة إقامة هذه المؤتمرات وتشكيل تلك اللجان ، ثم لماذا لم يتحدث هؤلاء المسئولين عن فشلهم التام فى مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية التى يعلن عنها جهارًا نهارًا فى مختلف الميادين والشوارع بل والأزقة ، ثم لماذا يصمت المسئولون عما أثرناه نحن وغيرنا من خطورة تدنى المستوى العلمى للطلبة

والطالبات حتى وصل الأمر إلى شيوع ظاهرة الأمية الجزئية بين خريجى مراحل التعليم المختلفة بما فيهم الجامعية ، ثم لماذا لم يفسر لنا هؤلاء المسئولين جدوى إقرارهم لعامى الكى جى وإعادة العام السادس إلى التعليم الأساسى رغم أنه كان موجودًا وألغوه ليعيدوه ، ثم لماذا لا يفسر لنا هؤلاء المسئولين الأسباب التى تبرر لهم تكديس المناهج وإقرار التقويم التراكمى الذى سيطيل من أعوام الشهادات العامة بكل ما تعنيه وما يترتب عليها من أعباء نفسية ومادية على الطلبة وأولياء أمورهم دونما أدنى جدوى اللهم إلا التمادى فى خداع المجتمع بأن ثمة تحديث يحدث ، ثم لماذا لا يخبرنا هؤلاء المسئولين عن مصير جامعة العلوم والتكنولوجيا التى ظلت حكوماتنا تتشدق بها بعد أن أعلنت اتفاقها مع الدكتور المصرى العالمى النوبلى / أحمد زويل بإعداد الدراسات والتوصيات الخاصة بإنشائها وتشغيلها .. ثم فجأة بدأت أصوات المتشدقين تخفت شيئًا فشيئًا حتى ساد الصمت الحزين بما يوحى بأن المشروع برمته قد دفن كغيره فى مقابر النسيان .. هل لأن هذا المشروع كان سيتعارض مع المصالح الشخصية لأشخاص لا نعلمهم ؟ الله أعلم .. وما من شك أن الحكومة أيضًا تعلم !!

لقد كان من الأجدر بهؤلاء المسئولين والأجدى لمواطنيهم بدلاً من التشدق بالإنجازات التى لا يراها أحد سواهم وبدلاًمن التشبث بالمجانية التى غيبوها بأيديهم وبسياساتهم وقراراتهم وموافقاتهم على التوسع المخيف فى مؤسسات التعليم الخاصة وتجاهلاتهم لكل صور تنامى قيم المادة والانحلال الخلقى داخل منظومة المؤسسات التعليمية أن يبحثوا عن سياسة بديلة تصون لغير القادرين حقهم فى التعليم المجانى دونما إخلال بحق الوطن فى ثروات أبنائه القادرين والتى يبددونها بعشرات وعشرات المليارات على الدروس والمؤسسات الخاصة والأجنبية (ولنا عودة بشأنها) التى صارت تمثل أحد مظاهر الطبقية الفجة فى المجتمع المصرى والتى إذا ما تناولناها بالتكامل مع غيرها من مظاهر الطبقية المتعددة لأدركنا أنها تهدد بإهدار ما تبقى من مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بل وتهدد كل أهداف السلام الاجتماعى الذى يعتبر أهم عناصر الانتماء المفقود بل إننى أزعم أن المؤسسات التعليمية الأجنبية ــ أو بعضها ــ فى مختلف

المراحل تنال من السيادة وتنتقص منها ، وإلا فما معنى ألا تعترف هذه المؤسسات سوى بالأجازات الرسمية التى تقرها الدولة التى تحمل المؤسسة جنسيتها متجاهلة الأعياد الرسمية الدينية والوطنية للدولة التى تعمل على أرضها وتتربح من مواطنيها (وأعنى بهذه الدولة مصر).

ثم ننتقل أخيرًا إلى كارثة الكوارث التى يتجاهلها المسئولون فى سذاجة عجيبة وهى الإصرار على التعليم المشترك بزعم أنه يمثل إحدى صور المدنية والتحضر والتقدم والرقى وأنه السبيل إلى تنشئة نفسية سليمة وقادرة على إحداث التقارب والتآلف بين الجنسين فى إطار الأخوة والزمالة الطاهرة ، وهى مزاعم تتناقض تمامًا مع معطيات الفطرة التى فطر الله الخلق عليها والتى أثبتت أن التعليم المشترك لن يحقق السلامة النفسية ولن ينتج الأخوة والزمالة الطاهرة وإنما سينتج مانراه جميعًا على أرض الواقع من مظاهر وظواهر الفساد والتبجح والانحلال والرذيلة التى يعمى عنها أويتعامى عنها المسئولون لأسباب لا أعلمها ولكنها حتمًا أسباب تستوجب مساءلة هؤلاء عن قبولهم لسقوط الوطن إلى قاع الحضارة بعد أن تفشت ظاهرة الزواج العرفى وغيره من صور زواج الزنى بين الطلبة والطالبات فى الجامعة ثم بين الطلبة والطالبات فى الثانوى بل والإعدادى بل وما أسفرت عنه هذه العلاقات القذرة من ظهور بعض حالات الحمل فى أرحام الطالبات فى المراحل قبل الجامعية لافتقارهن إلى خبرة الجامعيات فى تناول وسائل منع الحمل وإجراء عمليات الترقيع ولو أنهن امتلكن هذه الخبرات لما ظهرت حالات الحمل هذه ولما علم بها أولياء أمورهم ولما علم بها المجتمع ولكانت ذريعة للمسئولين فى أن يتمادوا فى اتهام معارضى التعليم المشترك ــ وأنا منهم ــ بالرجعية والتخلف بل والتطرف لأننى أشهد الله وملائكته ورسله وأشهدكم جميعًا أننى فخور وسأظل إلى أن ألقى ربى وأحتكم إليه أفخر بأننى متخلف عن التقدم الذى يريدونه لأمتنا ، وأننى رجعى عن الحضارة التى يريدونها لخير الأمم وأننى متطرف عن ميادين الفكر المستوردة و التى ما أنزل الله بها من سلطان ، سأظل أفخر برجعيتى وتخلفى تاركًا لهم الزهو والتباهى بالتقدم والحضارة التى حولتهم إلى مخلوقات باردة فاقدة للفطرة لا تتألم ولا تتأذى ولا تحرك ساكنًا إذا رأت أبناء الوطن بدءًا من الطفولة المبكرة ووصولاً إلى أرذل العمر – فمن شب على شىء شاب عليه –

تعتنق كل قيم السقوط وتتزين بفضلات ونفايات الحضارات الأخرى بدءًا من الثنائيات المنحلة التى نراها فوق الكبارى وأسفلها وفى الحدائق والملاهى والبلاجات والنوادى والشوارع ، أى فى كل رقعة من أرض مصر ، ومرورًا بتفشى ظواهر الزواج العرفى وزواج الطوابع وغيره من صور زواج الزنى الذى لم نكن نسمع عنها سابقًا سوى بين أرباب بعض المهن الرخيصة ، ثم نصل إلى الطامة الكبرى وهى تزايد أعداد شبكات الرذيلة بشكل غير مسبوق بين الطلبة والطالبات والتى أسفرت عن حدوث حالات حمل للطالبات من زملائهن كما سبق وأشرنا ، فما علينا سوى أن نقرأ صفحات الحوادث لنقف على حجم المصيبة ، على الرغم من كون هذه الصفحات لا تنشر سوى بعض الشبكات التى تم ضبطها والتى هى بالقطع ليست كل الشبكات الموجودة ، والتى إن أضفنا لها الشبكات المقنعة التى لا تندرج قانونيًا تحت بند الشبكات ولكنها على أرض الواقع تمثل إحدى صورها كالتى توجد داخل السيارات الفاخرة والتى تقف مظلمة على جنبات الشوارع الرئيسية وبداخلها أكثر من فتى وفتاة يتبادلون مراسم الزمالة الطاهرة ، أو غيرها من صور الزنى التى شاعت بين الزملاء وزميلاتهم تحت ستار الزواج العرفى وغيره من صور الزواج المبتكرة الدالة على فشل التوجه الرسمى نحو إرساء قيم الأخوة والزمالة الطاهرة التى يتشدق بها كبار المسئولين والمسئولات التقدميين المتحضرين .

إنها لصفحات سوداء فى كتاب الوطن .. إنها لصفحات التخلف الذى نظنه تقدمًا .. إنها لصفحات يجب أن نطويها دونما أن ننساها كى لا تدور بنا عجلة الزمان فتعيدها إلينا أو تعيدنا إليها .. إنها لصفحات يجب أن نتجاوزها إلى مستقبل نسأل الله ألا يحمل فى جيناته أى صفة من صفات الواقع القبيح .. إنها لصفحات ينبغى على عشاق الوطن أن يتأملوها وأن يتأملها المسئولون لكى يدركوا ــ إن كانوا لم يدركوا ــ ولكى يصدقوا مع أنفسهم ــ إن أرادوا الصدق ــ ولكى يكونوا على يقين بأن واقع التربية والتعليم فى مصر لا يمكن اعتباره سياسة ، فالسياسة أية سياسة لابد وأن تنطلق من ثوابت راسخة نحو أهداف محددة عبر مجموعة من القنوات الفعالة ، وهى جميعها مقومات غابت عن الواقع وغاب عنها ولكننا نأمل ألا تغيب عن سياستنا المقترحة على الصفحات التالية .

لأننا لسنا من أسياد العالم، فإننا لا نملك جعله كما نريد، فهو كما أراد له أسياده غابة كبرى.. الأسود فيها لا تبرهن على سيادتها بمنازلة الأسود ولكن بافتراس الغزلان .. فهم عبيد الغابة التى كانت عالم.

سياسة تعليم طموحة لمصر الأمة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. حين إعداد هذا الكتاب تسود حالة من الغليان مختلف الأوساط الشعبية للمطالبة بإجراء تغييرات حكومية طال انتظارها للإطاحة بالعقليات المتجمدة التى أصابت الآداء الوطنى فى كل المجالات بحالة من الجمود بل والشلل التى لم يسبق لها مثيل والتى نسأل الله أن يعافينا منها ، ولست أدرى أو يدرى أحد ما مدى ما سيحدثه التغيير المزمع من تغييرات حقيقية لها نتائج ملموسة على المستوى الشعبى فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية بكل ما يحيط بها من سلبيات وهو نفس الأمر الذى ينسحب على ما نحن بصدده فى خصوص سياسات التعليم .. كلها تساؤلات لا ندرى لها إجابات ربما لغيبة الشفافية المفترضة فى كل سياسات الدولة وربما لأننا اعتدنا أن يقود العمل التنفيذى فى مختلف الوزارات رجال لا يملكون برامج جادة للإصلاح فكل ما أدريه حتى هذه اللحظة أننا لا ننتهج سياسة تعليم حقيقية وجادة وقادرة على تحقيق طموحات الوطن ، وكل ما أدريه حتى هذه اللحظة هو أن السياسة التالية دونما أدنى فخر هى السياسة المتكاملة الواقعية الوحيدة التى خرجت إلى النور على صفحات بعض الصحف وهى على الرغم من عدم نشرها كاملة لعدم كفاية المساحة إلا أن أحدًا من كبار المسئولين عن التعليم أو أشياعهم ــ الذين وهبوا أنفسهم وسخروا إمكانياتهم للدفاع الأبدى عن واقع التعليم ــ لم يتجرأ بنشر ولو كلمة انتقاد واحدة ضد هذه السياسة التى لاقت والحمد لله كل الإعجاب والتقدير من بعض نجوم الفكر الوطنى المخلص وبعض أساتذة الجامعة وبعض رجال القضاء ورؤساء تحرير بعض الصحف المصرية

الذين أشكر لهم جميعًا إخلاصهم وصدقهم فى عشق الوطن الذى من أجله كان هذا الكتاب ، والذى من أجله كانت هذه السياسة الطموحة التى أتناولها معكم عبر مجموعة البنود التالية التى أدعوكم لمتابعتها بما تستحقه من عناية واهتمام :

أولاً : إلغاء الشعار الدستورى الداعى إلى أن يكون التعليم بمثابة حق للجميع وواجب على الدولة وإقرار مبدأ أن يكون التعليم واجب على المواطنين وحق للدولة تجاه أبنائها ــ وبخاصة تعليم المرحلتين الأولى والثانية أو الأولى فقط على أقل تقدير ــ وبحيث يحق للدولة بموجبه وفقًا لقانون أدعو إلى تشريعه معاقبة كل من يقصر عامدًا متعمدًا فى آداء هذا الواجب الوطنى بإلحاق أبنائه بمؤسسات التعليم فى مرحلتها الأولى ما لم يكن هناك عوائق تحول دون آداء هذا الواجب الوطنى .

ثانيًا : ألا تتخلى الدولة عن دورها الرئيسى فى الهيمنة على سياسة التعليم بكل عناصرها تخطيطًا وتنفيذًا ورقابة .

ثالثًا : دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى فى وزارة واحدة بما يحقق أفضل تنسيق وتكامل بين مراحل التعليم المختلفة واستحداث وزارة تستقل برعاية البحث العلمى وتنميته .

رابعًا : إعادة النظر فى تبعية جامعة الأزهر لمشيخته وإدخالها ضمن الهيكل التابع لوزارة التعليم ، وقصر دور المشيخة التعليمى على إنشاء وإدارة المعاهد المتخصصة فى علوم الدين بالإضافة إلى وضع مناهج التربية الدينية التى تدرس فى مؤسسات التعليم التابعة لوزارة التعليم.

خامسًا : وضع مجموعة من الضوابط والشروط ــ الأكاديمية والأخلاقية والزمنية ــ لشغل الوظائف العليا بالكليات والمعاهد والجامعات ، وبحيث تستبعد هذه الوظائف ــ عميد ، وكيل ، رئيس قسم ــ من قاعدة التعيين المعمول بها حاليًا ، وأقترح أن يتولى هذه المناصب أكثر الأساتذة حصولاً على الدرجات العلمية ولمدة محددة لا تتجاوزالخمسة أعوام وبحيث يتوافر فى شاغلها شرط السيرة الحسنة الأمر الذى أراه سيحفز الأساتذة

على مزيـد من التنافس تحقيقـًا للتميز الأكاديمى والأخلاقى ، كما أراه سيحقق المزيد من الانتماء لقيم الممارسة الديمقراطية بما تتطلبه من تداول السلطة .

سادسًا : إجراء تحسين جذرى على نظم الرواتب الخاصة بالقائمين على التعليم ، وأقترح الأسلوب الآتى (وله بدائل) :

١ ــ ألا يقــل مربوط بـدء التعييـن للمعلميـن فى المراحل قبل الجامعية (من حاملى المؤهلات العليا) عن ٥٠٠ جنيه بعلاوة سنوية ٤٪ وتطبق نفس القواعد على أساتذة الجامعة باختلاف أن يكون مربوط بـدء التعيين ٥٥٠ جنيه مع صرف علاوة إضافية بمبلغ ٥٠جنيه حـين الحـصول على درجة الماجـستير وأخرى بمبلغ ١٠٠ جنيه حـين الحـصول على درجة الدكتوراه .

٢ ــ تشريع قانون لتجريم الدروس الخصوصية بالتزامن مع تحسين الأجور وبحيث يتضمن ما يلى:

ــ تقرير عقوبة مادية رادعة على المعلم لدى ضبطه للمرة الأولى تتصاعد فى الثانية ويحـبس فى الثالثـة مع فصله من العمل .

ــ تقرير عقـوبة مادية تأديبية على صاحب المكان الذى يتم فيه الضبط .

ــ تقرير مكافأة تشجيعية لمن يدلى بمعلومات تؤدى إلى الضبط .

سابعًا : إلغاء كليات التربية والاكتفاء بتعيين المعلمين من خريجى المعاهد والكليات من كافة التخـصصات.

ثامنـًا : استحداث هيكل تعليمى يحـقق رغبة الطالب ويرفع الأعباء النفسية عن كاهل الأسرة ويصون للأمة حـقها فى تحقيق أقـصى استفـادة من طاقات أبنائها ويحتفظ لها بموقع فوق القمة ، وهو ما أتمنى تحققه عبر خمسة مراحل تعليمية أوجزها فيما يلى :

ـ **المرحلة الأولى** (تعليم أسـاسى مدة الدراسة ٣ أعـوام ويلتحـق بها الطلبة اعتبارًا من سـن ٦ سنوات) وتخـضع للضوابط التالية :

١ــ مرحلة غير متخصصة ، يدرس فيها الطالب ٨ مواد مبسطة لأركان أمهات العلوم بما فيها علوم الدين والحاسب الآلى .

٢ــ فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الثمان مواد.

٣ــ يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٦٠٪ كحد أدنى فى أربع مواد ، ٥٠٪ كحد أدنى فى ثلاثة مواد .

- **المرحلة الثانية** (تخصص عام مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية:

١- مرحلة تخصص عام ، يدرس فيها الطالب الأربع مواد التى حقق فيها أعلى الدرجات خلال المرحلة الأولى ويضاف إليها مادتين لم يكن متاحًا دراستهما سابقًا وبحيث تكون إحداهما لغة أجنبية إلزامية غير اختيارية يتم تحديدها فى إطار خطة عامة تتفرع من وتصب فى خطط التنمية وأهدافها .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الست مواد.

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٦٥٪ كحد أدنى فى ثلاث مواد ، ٦٠٪ حد أدنى فى اللغة الأجنبية .

- **المرحلة الثالثة** (تخصص أولى مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية:

١- مرحلة تخصص أولى يدرس فيها الطالب المادتين اللتين حقق فيهما أعلى الدرجات خلال المرحلة الثانية ، ويضاف إليهما مادة لم يكن متاحًا دراستها سابقًا بالإضافة إلى اللغة الأجنبية .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الأربع مواد .

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٧٥٪ كحد أدنى فى مادتين ، ٧٠٪ حد أدنى فى اللغة الأجنبية .

- **المرحلة الرابعة** (تخصص فرعى مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة تخصص فرعى يدرس فيها الطالب المادتين اللتين حقق فيهما أعلى الدرجات خلال المرحلة الثالثة بالإضافة إلى اللغة الأجنبية.

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الثلاث مواد .

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٨٠ ٪ فى أى مادتين .

- **المرحلة الخامسة** (تخصص التخصص مدة الدراسة ٤ أعوام على قسمين كل منهما عامان) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة تهدف إلى نقل الطالب تدريجيًا من التخصص الفرعى إلى تخصص التخصص من خلال مناهج محدودة ومكثفة .

٢- فى نهاية كل قسم يتم حساب متوسط الدرجات .

٣- يشترط لاجتياز الطالب هذه المرحلة أن يحصل على ٨٥٪ كحد أدنى فى مواد القسم الأول ، ٩٠٪ كحد أدنى فى مواد القسم الثانى .

٤- فى حالة تعثر الطالب عن اجتياز القسمين أو أيهما يمنح عامين إضافيين بواقع عام واحد يلى نهاية كل قسم.

تاسعًا : إلغاء المجانية المزعومة وإقرار المجانية النسبية :

يجب أن نعترف بالواقع ، والواقع أن التعليم لم يعد مجانيًا ، والواقع أن المجانية هى حق لمن لا يملك الثمن لأنها إذا كانت هبة للجميع فإنها ستكون إحدى صور المساواة فى غير داعى ولامبرر ، خاصة وأن موارد الدولة أقل من أن تفى بمتطلبات هذا الشعار ، مما سيؤدى حتمًا إلى فشل الدولة فى تحقيق طفرات كمية وكيفية وهى طفرات حتمية لابد من تحقيقها مما يدفعنى إلى أن أقترح تطبيق مبدأ المجانية النسبية التالى بيانه : ــ

١- تقرير مصروفات دراسة لكل مرحلة من مراحل التعليم أقترح أن تكون

٦٠٠جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الأولى ،٧٥٠جنيهًا لكل عام من أعوام المرحلة الثانية ، ٩٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الثالثة ، ١١٠٠جـنيه لكل عام من أعوام المرحلة الرابعة ، ١٣٠٠جـنيه لكل عام من أعوام المرحلة للخامسة ، مع الأخـذ فى الاعتبار ماقد يطرأ من تغيرات على مستويات الدخول فى حدودها الدنيا مستقبلاً.

٢ - ربـط هذه المصروفات بالدخل الشهرى للأسرة لتحقيق مبدأ المجانية النسبية كالتالى :

الدخل الشهرى للأسرة (بالجنيه)	٣٥٠ ج فأقـل	٣٥١ إلى ٥٠٠	٥٠١ إلى ٦٥٠	٦٥١ إلى ٨٠٠	٨٠١ إلى ٩٥٠	٩٥١ إلى ١١٠٠	١١٠١ فأكثر
نسبة الإعـفاء	٪١٠٠	٪٧٠	٪٥٥	٪٤٠	٪٢٥	٪١٠	صفر
نسبة الا ستحقاق	صفر	٪٣٠	٪٤٥	٪٦٠	٪٧٥	٪٩٠	٪١٠٠

٣ - يتم ربـط مبدأ المجـانية النسبية اعتبارًا من تاريخ التـطبيق بقضية تنظيم الأسرة ، بمعنى أن تتمتع الأسرة بما تستحقه من إعفاء عن الطفلين الأول والثانى فقط وتحرم من هذا الإعفاء اعتبارًا من الطفل الثالث .

عاشـرًا : تطوير المناهج الدراسية بما يحقق أهداف التخـصص ، وأقترح الآتى :

١- تشكيل لجنة عليا من كبار العلماء والمفكرين المصريين بالداخل والخارج لوضع توصيات عامة عن مضمون وملامح المناهج الدراسية فى مراحـل التعليم المختلفة بما يحقق التواصل العلمى ووحدة التوجه نحو الهدف .

٢- تشكيـل عـدة لجان فـرعيـة بما يغـطى كافـة التخـصصـات من رؤسـاء الأقـسـام بالجامعـات المصـرية لوضــع المناهج الدراسـية لمراحل التعليـم المختلفة فى ضوء توصيات اللجنة العليا .

حـادىعشـر : مصادر التمويل المقترحة لتنفيذ متطلبات السياسة :

لاشك أن النجاح فى تنفيذ هذه السياسة يتطلب توفير الموارد القادرة على تحقيق التوسع العاجل فى إنشاء المؤسسات التعليمية والارتقاء بباقى عناصر التعليم ، وهى أمور غاية فى الأهمية ولا تحتمل التأجيل ، لذا فإننى أقترح البدء العاجل بالتوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من المصادر التالى بيانها ، والتأجيل المؤقت لقضية تحسين رواتب المعلمين إلى حين الانتهاء من تشكيل اللجنتين المقترحتين وإقرار المناهج الدراسية والهيكل التعليمى :

١- **تمويل الدولة** وهو ليس بالقليل حيث يصل إلى ما يقرب من ٢٤ مليار جنيه سنويًا .

٢- **فتح باب الاستثمار** فى هذا المجال الوطنى المربح أمام الأفراد والمؤسسات والبنوك (المصرية فقط) أخذًا فى الاعتبار الضوابط التالية :

- تحديد مواصفات قياسية لمؤسسات التعليم يتحتم الالتزام بها .

- يستحق المستثمر نسبة٥٠٪ من المصروفات السنوية التى تحصل عليها المؤسسة طوال عمر المؤسسة مع إعفاء هذه الحصة من الضرائب دونما أدنى حق له فى التدخل فنيًا أو إداريًا فى نشاطها باعتباره حق مطلق ومنفرد للدولة .

- أن يكون للمشروع مدة إلزامية قدرها ١٠ سنوات لا يحق للمستثمر خلالها المطالبة بالانسحاب من المشروع.

- وضع الضوابط العادلة التى تضمن للمستثمر حقه تجاه الدولة حال رغبته فى الانسحاب من المشروع بعد انتهاء المدة الملزمة .

ثانى عشر : مجموعة من الضوابط العامة :

١ - فيما يختص بالطلبة الذين يتعثرون فى اجتياز المراحل التعليمية المختلفة يتم توجيههم إلى المعاهد الرياضية والصناعية والزراعية المختلفة الدرجات ، والتى تهدف إلى توفير العمالة الماهرة على اختلاف درجاتها وجميعها مطلوب لخدمة الوطن ، وجميعها لازم للوصول إلى القمة بدءًا من العمل اليدوى البسيط وانتهاءً بالعمالة الفنية التى تجيد

التعامل مع تكنولوجيا العصر .

٢ - تتولى وزارة التربية والتعليم طباعة موسوعة ثقافية ــ ليست بغرض الدراسة ــ تحمل اسم "وطنى" وتوزع مجانًا على جميع الطلبة مع بداية المرحلة الدراسية الثانية وبحيث تتضمن الفصول التالية :

* التعريف بالملامح الرئيسية فى الدستور ، وبخاصة ما يتعلق منها بما للمواطن من حقوق وبما عليه من واجبات .

* التعريف بأهم الشخصيات التى أسهمت فى صناعة الحضارات المصرية فى العصور الفرعونية والقبطية والإسلامية .

* التعريف بأهم الآثار المصرية التى تنتمى للعصور المختلفة (بالصورة والكلمة) .

* التعريف بأهم المتاحف الوطنية على مستوى الجمهورية .

٣ ــ قصر القيام بالرحلات المدرسية على أيام العطلات الرسمية وعطلتى منتصف العام وآخره ، وأن تتم وفقًا للضوابط التالية :

* أن تقدم للطلبة بالتكلفة الفعلية .

* ألا يتم الخلط بين البنين والبنات فى الرحلة الواحدة .

* مراعاة أن تتناسب طبيعة الرحلة مع المرحلة السنية ، بمعنى التركيز على الرحلات الترفيهية للطلاب فى المراحل المبكرة والتحول بها تدريجيًا نحو الرحلات التثقيفية مع المراحل السنية الأكبر .

٤ - ضرورة إصدار قانونين أولهما يختص بوضع الضوابط الكفيلة بترسيخ مبدأ أن التعليم واجب وطنى على جميع المواطنين مع تحديد الحالات والظروف الاستثنائية التى يتم بموجبها الإعفاء من آداء هذا الواجب ، وثانيهما القانون المشار إليه سابقًا لتجريم الدروس الخصوصية .

٥ - إلغاء أية مزايا مالية إضافية يحصل عليها المعلم مقابل التصحيح ومراقبة

اللجان وغيرهما باعتبـار ذلك من صميم عمله وذلك اعتبارًا من تطبيق نظام تحسين الرواتب.

٦ – إلغـاء التعليم المشترك اعتبارًا من بـدء المرحلة الثانية ، حيث لم تسفر هذه التجربة إلا عن مزيـد من السلبيات الأخلاقية التى يعلمها جميع الآباء والأمهات سواء من العامة أو من أهل السلطة ، وهى سلبيات متنامية تستتر فى ثوب الزمالة المتعدد الأغراض لتنطلق فى ممارسة شتى صور الإباحية التى أشرنا إليها سابقـًا والتى صارت تمثل مساحة شبه ثابتة يوميًا فى مختلف الصحف .

٧– إنشاء إدارة قانونية فى كل مؤسسة تعليمية بهدف إقرار قواعد النظام والنظافة والانضباط السلوكى عملاً بمبدأ الثواب والعقاب .

٨ – جعل عامى الـكيجى اختياريين حسب ظروف الأسرة وبمصروفات مناسبة حيث لامبرر لجعلهما إلزاميين.

٩– توحـيد منـاهج الدراسة بالأقسام الواحدة فى مختلف الجامعات وبحيث يشترك فى وضعها جميع رؤساء الأقسام ذوو التخـصص الواحد وتوحيد الامتحانات وتوقيتها .

١٠– مراعاة بيع الكتب الدراسية الجامعية بأسعار مناسبة بمبادرة وطنية من الأساتذة المؤلفـين .

١١ – توحيد معايير التقييم والقبول فى جميع الكليات ذات الصفة الواحدة على مستوى الجمهورية ، فلا فضل لأسوانى على قاهرى إلا بالعلم ولا لخاص على عام إلا بالتفوق ، فالجـميع أبناء مصر ، والتمييز بين الأبناء يدخل بشـكل أو بآخر فى دائرة العنصرية .

١٢ – تصميم وإصدار بـطاقة دخل الأسرة وبيعها بمكاتب البريد على مستوى الجمهورية بسعر مناسب واعتبارها أحـد المستندات الرئيسية التى يجب على ولى الأمر تقديمها إلى المؤسسة التعليمية قبل بدء الدراسة بفترة كافية أقترح أن تكون فى مهلة شهـر اعـتبارًا من ١/ ٧ وحتى٣١/ ٧ من كل عام لتحديد الشريحة التى سيعامل بها لـدى سـداد

المصروفات والتى أقترح تحصيلها فى مهلة قـدرها ٧ أيام تبدأ مع بداية شهر سبتمبر من كل عام ولمدة أسبوع وهو ما يعنى ضرورة تثبيـت تاريخ بدء الدراسة سنويـاً ، وعودة إلى البطاقة التى أقترح أن تتضمن ما يلى :

أ - ثلاثة أجزاء متماثلة أحدهما للأب والآخر للأم والثالث للوصى ، ويتضمن كل منهما بيان بمفردات الدخل الشهرى والسنوى من مختلـف المصادر ، ومذيلة بإقـرار عقـب كل جزء يفـيد بمسئولية كل منهـم الكاملة عن هذه البيانات وبحيث تكون الاستمارة من أصل وأربعة صور كربونية يؤخذ على كل منها توقيع ولى الأمر أو بصمته.

ب - على جميع المدارس أن تقبل جميع الاستمارات المقدمة لها من أولياء الأمور دون قيد أو شرط .

ج - يتم توجيه صورة من هذه الاستمارات إلى الوزارات المعنية فى الدولة مثل التأمينات والماليـة والداخـلية وجـهة العمل لتقرير مدى صحة ما ورد فى الاستمارة من بيـانات ، وبحيث تتـم جـميع هـذه الإجراءات دونما أدنى مسـاس بالعملية التعليمية التى يتلقاها الأبناء .

د - حال ثبوت عـدم صحـة البيانات الواردة بالاستمارة والتعـمد فى تدويـن دخـل أقـل من الدخل الحقيقى أرى أن يتـم تشديد العقوبة إلى الدرجة الرادعة بالغرامة أو الحبس .

١٣ - ألا يكون شغل المناصب القيادية فى مشيخة الأزهر وجامعته وفى المؤسسات التعليمية الجامعية وما فى حكمها بالتعيين (شيخ الأزهر/ رئيس جامعة / عميد كلية / رئيس قسم / وما بين هذا وذاك من نائب ووكيل و.. إلخ) وإنما وفق أسس تتناسب فى منطقها وطبيعة هذه المناصب وما ينبغى توافره فى شاغليها من مقومات ، وهو ماأقترحه فى الآتى :

ـــ ألا يتم شغل هذه الوظائف بالتعيين من أية جهة بالدولة .

ـــ أن يشغل المنصب الأعلى ثم التالى فالتالى الأكثر حـصولاً على الدرجات العلمية

الصحيحة (المعترف بها).

ــ أن تتوافر فى شاغل هذا المنصب السيرة الحسنة فى حياته العامة والعملية والعلمية.

ــ فى حال تساوى أكثر من شخص فى عدد ومستوى الدرجات العلمية يتولى المنصب الأسبق حصولاً على هذه الدرجات العلمية وفى حال التساوى يتولى الأكبر سنًا .

ــ ألا تتجاوز فترة شغل المنصب خمسة أعوام لضمان تعاقب الأجيال بما تحمله من تطورات فى مختلف المناحى العلمية والعملية والنظرية وبما لا يتجاوز سن المعاش.

ــ يتم تشكيل لجنة من كبار الأساتذة (رؤساء سابقين للجامعات) تختص بالنظر فى هذه الأمور وبحيث تتبع وزارة التعليم ومنحها الصفة القضائية للنظر والفصل فيما يرفع إليها من تظلمات بخصوص الدرجات العلمية (منحها دون وجه حق أو حجبها دون مبرر) وبما لا يخل بحق كل الأطراف فى اللجوء للقضاء العادى كمرحلة لاحقة.

ــ يلزم لضمان تطبيق هذه الضوابط بالصورة السليمة تشريع قانون يتم بموجبه تغليظ العقوبة على من يتعمد منح درجة علمية دون وجه حق أو حجبها دون مبرر مالم تكن درجة شرفية أو فخرية أو ما شابههما فقط .

وأخيرًا فإننى أتوجه بالدعوة إلى كل مصرى وكل عربى وكل مسلم بل وكل إنسان للاطلاع بحياد وموضوعية وصدق على هذه السياسة التى وإن كنت على يقين بأن تطبيقها لن يخلو من المشقة إلا أننى على يقين آخر بأن مصر وشعبها وأمتها يستحقان هذه المشقة ، كما أننى على يقين ثالث بأنها سياسة رائدة وغير مستنسخة وتستحق بعض المشقة ، كما أننى على يقين رابع وأخير بأن هذه المشقة هى ثمن الحضارة الذى يجب أن نتحمله إذا كنا جادين فى تحقيق هذه الحضارة التى قد نتوهم ــ وأكررها قد نتوهم ــ أن الآخرين سيمنحوها لنا وهو ما لم يحدث مهما بالغوا فى الثمن ومهما تلهفنا على دفعه ، لأن الحضارات لا تباع ولا تشترى ، فهى السيادة ، والسيادة إذا بيعت صار البائع عبدًا والمشترى سيدًا ولكننا لا نريد أن نرى الحق وأن نصدق الواقع .

الفعل الوحيد الذى إن فعلناه سوف نتمكن من حل جميع مشاكلنا دون أدنى جهد هوأن نلغى حركةالزمن ، فقط ستواجهنا مشكلة واحدة وهى أن الزمن يستحيل إيقافه إلا فى عالم الموتى !!

مزايا سياسة التعليم المقترحة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. تناولت معكم فى السابق تحليلاً لواقع التربية والتعليم فى مصر ، وقد حاولت خلاله أن أتحلى بأعلى درجات الحياد والصدق والتجرد مستندًا إلى ما ألمسه من توجهات الرأى العام وجاعلاً نصب عينى هدف واحد وهو محاولة إنقاذ أمتنا العربية والإسلامية من الغرق فى أوحال التخلف التى صنعناها بأنفسنا لأنفسنا .

تناولت أيضًا معكم فى السابق سياسة تعليم أزعم أنها قادرة على تحقيق الكثير من الإيجابيات لأمتنا ، إذ أن هذه السياسة تعرف كيف تصون للأمة ثروتها فى قدرات وطاقات أبنائها وفقًا للفطرة التى فطر الله الناس عليها والتى تقطع بأن لكل إنسان قدرات محدودة ومحددة ، بمعنى أنها محدودة فى أبعادها ومحددة فى توجهاتها ، وهو اتجاه أدركه العالم الذى نشأ فيه العلم موسوعيًا ، فكنا نسمع وبخاصة فى عصور النهضة الإسلامية عن العلماء الذين أجادوا عدة علوم فى آن واحد كالطب والفلك والتاريخ والفلسفة .. إلخ ، ولكن العالم أيقن ــ وهو على حق فى هذا ــ أن هذا التوجه الموسوعى لن يحقق له ما يصبو إليه من طموحات علمية وتكنولوجية فبدأ يخطو خطوات مطردة على طريق التخصص ، فصرنا نسمع عن عالم فى الطب وآخر فى الفلك وثالث فى التاريخ ورابع فى الفلسفة ، ثم لم يعد التخصص هو بغية البشرية ومنتهى سعيها ، فصرنا نسمع عن عالم متخصص فى أحد فروع الطب وآخر فى أحد فروع الفلك .. وهكذا ، وما أعنيه من ذلك هو أن العالم أصبح يعتنق توجهًا إستراتيجيًا فى مسيرته الحضارية تقوم على التخصص ثم على تخصص التخصص ثم على التخصص فى جزء من تخصص التخصص ، حتى إننى أتوقع أن يأتى على الإنسان حين نرى فيه أو يرى من بعدنا عالم متخصص فى النمل ثم عالم

متخصص فى إحدى أنواع النمل ثم عالم متخصص فى إحدى أوجه الحياة الخاصة بهذا النوع من النمل ، وإن شئنا الحق إخوتى عشاق الوطن فهو أن هذا التوجه الإستراتيجى الذى اعتنقه العالم هو أحد أطوار النضج العلمى البشرى الذى لازالت أمتنا تمر فيه بمرحلة الطفولة السابحة فى عالم من الخيالات والأوهام التى ما أنزل اللـه بها من سلطان ، وأرى أن هذا الطور من أطوار النضج هو بعينه ما ينقصنـا لكى نتأهل لدخول حلبة السباق العالمى على الريادة ، وأحسب أن مزيدًا من تجاهلنا لهذه الحـقيقة لن يعـنى سوى أننا نصر على اعتناق توجه إستراتيجى نتمسك فيه بمرحلة الطفولة ولا نريد تجاوزها ، وهو توجه يعنى أننا سنتقبل دائمًا من الآخرين أن يعاملوننا معاملة الأطفال وألا يشركوننا فى جلسات الكبار وألا يستشيرونا فى مصير العالم باعتبار أن للعالم كبار هم أدرى بمصالحه أما مصالح الصغار فلها مجالس وهيئات تتولى بحثها .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. أحد أمرين لا ثالث لهما ، فإما أن نظل كما كنا وكما نحن ، وإما أن ننتقل إلى إحدى مراحل بدايات النضج وهى تتطـلب منا الصدق ثم الصدق ثم الصدق ، الصـدق مع اللـه أولاً والصـدق مع أنفسنا ثانيـًا والصدق مع الآخرين ثالثـًا ، هذا الصدق هو الذى سيجعلنا نعلم أين نقف وكيف نسير وإلى أى اتجاه ومتى ولماذا وماهى حدودنا وما هى أهدافنا ، هذا الصدق هو الذى سيدفعنا إلى امتلاك شجاعة الاعتراف بالفشل حين نفشل وهو الذى سيكسبنا التواضع حين ننجح ، هو الذى سيجعلنا نبادر بتسليم الراية إلى من هم أجدر منا وأقدر على حملها ، هو الذى سيجعلنا نميز بين الصديق والمخادع وبين العدو والمعارض .

حينما تمكنت بفضل اللـه من وضع سياسة التعليم السابقة ، فقد حاولت قدر استطاعتى أن أحاول من خلالها تلافى سلبيات التعليم الحالى ــ وما أكثرها ــ وتحقيق إيجابيات متعـددة ، حاولت قـدر استطاعتى وأحمد اللـه أنها نالت تقــدير كل من قرأها من رجال أفاضل أحسبهم من عشاق الوطن المتميزين ، فهم بأى صورة من صور التقييم يندرجون ضمن طبقة النخبة الثقافية والعـلمية ، إذ منهم بعـض نجوم الفكـر الوطنى ، ومنهم أساتذة جامعـات ومنهم من سبق له تقـلد مناصب سياسية رفيعة ، ومنهم من يحمل

شرف القضاء يضاف إليهم العديد من أفراد المجتمع من فئات عديدة ، وهذا التقدير يدفعنى إلى أن أدعوكم فيما يلى لتشريفى بالاطلاع على مزايا هذه السياسة الطموحة التى حاولت حصرها أوالتركيز على أهمها والتى أسأل الله أن ينفع بها مصر ومن ورائها أمتنا العربية والإسلامية من مشارق الأرض إلى مغاربها :

(١) إنها سياسة تتبنى مبدأً جديدًا وهو أن يكون التعليم ــ وبخاصة فى مرحلتيه الأولى والثانية ــ واجبًا وطنيًا على كل مواطن قادر على التعلم ، وبالتالى فهى قادرة على محو صفة الأمية بصورة شبه كاملة من أجيال المستقبل.

(٢) تخفيف الأعباء النفسية والمادية عن كاهل الأسرة والأبناء والدولة فى آن واحد ، إذ على الرغم من كون المجانية النسبية هى إحدى أعمدة هذه السياسة ، إلا أنه من اليسير على كل من التزم الصدق والحياد فى تحليل هذه السياسة أن يصل إلى يقين بأنها ستنجح بجدارة فى تهميش القيم التى أفرزتها مؤسسات التعليم الخاصة العاملة وفق المنظومة الحالية والتى تهدم كل مبادئ التكافؤ والمساواة وترسخ قيم البلادة واللامبالاة فى نفوس أبنائنا وأولياء أمورهم على حد سواء ، إذ صار كل منهم قادر بسلطان المال على تحقيق أحلامه دون مشقة بل وتجاوز أحلام وطموحات من هم أكثر كفاءة وتفوقًا من غير القادرين .

(٣) الارتقاء بالمستوى المادى للمعلم بما يحقق له الاستقرار الاجتماعى ، ويمكنه من آداء رسالته التعليمية على أكمل وجه ، ويصون له كرامته كقدوة لها مكانتها وهيبتها بين الطلاب وأمام المجتمع .

(٤) ترشيد مبدأ مجانية التعليم لكى ينتفع بها المستحقون للمجانية فقط ، مع إقرار المجانية النسبية بما يتوافق مع الطبقات المتباينة فى المجتمع (وهو مبدأ أقترح تطبيقه كذلك فى مجالات الرعاية الصحية بكل تخصصاتها) .

(٥) تمكين الدولة من تحقيق التوسعات المطلوبة كمًا وكيفًا فى المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة كأمر غاية فى الأهمية ، إذ لا يمكن لأحد إنكار حتميته ولا يمكن لأحد ادعاء قدرة الدولة على تنفيذه فى ظل الإمكانات المتاحة .

(٦) يمكن اعتبار هذه السياسة إحدى الوسائل الفعالة بيد الدولة فى مواجهتها لظاهرة الزيادة السكانية ، إذ كما هو معلوم أن النسبة الكبرى من الزيادة السكانية مرجعها إلى الطبقات الشعبية والريفية المحدودة الدخل ، لذا فمن الممكن تقنين المجانية النسبية بحيث تسرى إعفاءاتها على الطفلين الأول والثانى فى كل أسرة ، على أن يحرم الطفل الثالث وما بعده من الإعفاءات المقررة .

(٧) أن مبدأ المجانية النسبية فى حد ذاته يمكن اعتباره إحدى صور العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى ، إذ أنها بصورة أو بأخرى تساعد على تقليص الفجوة المادية بين طبقات المجتمع التى اتسعت بينها الفوارق حتى صرنا نجد فى المجتمع الواحد أسرة تعلم أبناءها فى مدارس خاصة بمصروفات تصل إلى عشرات وعشرات الألوف من الجنيهات فى العام الواحد للطفل الواحد ، بينما أسرة أخرى تتسول ثمن الأقلام والكراسات الصينية باعتبارها أقل سعرًا من مثيلاتها المصرية .

(٨) احترام رغبات أبنائنا ومراعاة قدراتهم وعدم إهدار طاقاتهم فيما لا جدوى منه سوى الحكم عليهم ظلمًا بالفشل رغم أننا نحن الذين فشلنا فى تقييمهم ، لذا فإن هذه السياسة تهتم بالبحث عن مواطن النجاح داخل أبنائنا لا عن مواطن الفشل ، فمن الطبيعى بكل المقاييس أن كلاً منا قادر على النجاح فى بعض الأشياء وليس فى كل الأشياء ، ومن الطبيعى أيضًا أن كلاً منا قادر على التميز فى بعض الأشياء التى حقق فيها نجاحًا وليس فيها كلها ، ومن الطبيعى كذلك أن كلاً منا قادر على البراعة والتفرد فى بعض الأشياء التى تميز فيها وليس فيها كلها ، وهذا هو بيت القصيد ، إنه تخصص كل منا فى شىء ما بل فى جزء من هذا الشىء بل فى جزء من الجزء ، إنها الفسيفساء الدقيقة المتناثرة التى سوف تحتضن كل منها أختها لكى تتكون اللوحة النهائية بل لكى تكون أجمل اللوحات .. وياله من حلم قادر بروعته على إخراجنا من كوابيس الحاضر المروع.

(٩) إخضاع مراحل التعليم على اختلافها لقيادة واحدة بما يحقق أفضل إدارة ممكنة وبما يحقق التواصل الحتمى بين هذه المراحل فى توجهها نحو الهدف المنشود .

(١٠) الاستفادة القصوى من الخبرات المتميزة لعلمائنا بالداخل والخارج .

(١١) ترسيخ القيم السليمة والسلوكيات الحسنة فى نفوس الطلاب منذ الصغر لكى يدركوا أن للحضارة القوية الباقية لها قيم وملامح وآداب ومثل ليس من بينها قيم الفيديو سليب والفنون الهابطة ، وليس منها قيم الجنس والسقوط والإباحية ، وليس منها جعل الهوامش أسيادًا ورموزًا ونجومًا لمجتمع ينشد الحضارة التى يوزن فيها العمال البسطاء والفلاحون الأجراء والمفكرون الشرفاء بميزان الذهب أما أهل العرى والفتن القذرة فهم أحقر وأرخص من أن يكون لهم وزن ولو حتى بميزان البهائم .

(١٢) الارتقاء بالبحث العلمى ومنحه ما يستحقه من اهتمام ورعاية بإنشاء هيئة مستقلة به تتبع رئاسة الوزراء فى كل بلد عربى وإسلامى لما لها من ارتباطات متشعبة بعدة وزارات إن لم يكن بالوزارات جميعها واعتبار هذه الخطوة هى الأولى على طريق النهوض بالبحث العلمى على مستوى الأمة ، إذ أرى ضرورة وضع مخطط زمنى وصولاً إلى إيجاد هيئة بحث علمى عربية إسلامية واحدة تمثل فيها جميع الدول العربية والإسلامية الراغبة فى الانضمام إلى هذه الحلقة المهمة من حلقات الوحدة الكبرى ، وأقترح ما يلى وصولاً إلى هذا الهدف :

البدء بإنشاء هيئة للبحث العلمى والاختراع فى كل الدول العربية والإسلامية وشمولها بما تستحقه من رعاية أدبية ومادية والعمل بجدية على وضع توصياتها موضع التنفيذ فى مختلف أوجه الحياة التطبيقية .

أن تبحث القمة العربية التالية مدى إمكان إنشاء هيئة عربية واحدة للبحث العلمى تمثل فيها جميع الدول العربية الراغبة فى الانضمام ، وبحيث يتم تمويلها بحصص مالية من الدول الأعضاء تمثل نسبة محددة من الموازنة السنوية لكل دولة ، مع وضع الضوابط والمعايير والشروط الموضوعية الواجب توافرها فيمن يلتحق بهذه الهيئة من علماء فى مختلف التخصصات ، وبحيث يتم تحديد مقرها الرئيسى فى إحدى الدول العربية التى يتم اختيارها بالتصويت المباشر من الدول الراغبة فى الانضمام إلى هذه الهيئة لصالح إحدى الدول الراغبة

فى إنشاء هذه الهيئة على أرضها ، على أن يتم تبعًا لذلك إلغاء هيئات البحث العلمى الفرعية فى الدول الأعضاء والاكتفاء بهذه الهيئة الكبرى وبما يصدر عنها من توصيات إلى الحكومات والبناء على الخطوة التالية وبنفس منهج الارتقاء وصولاً إلى هيئة بحث علمى عربية إسلامية واحدة.

(١٣) تخليص الحياة التعليمية الجامعية من وطأة المناخ الوظيفى الذى لا يليق بما ينبغى لهذه المرحلة من مكانة تعليمية واجتماعية ، وتحرير الطاقات العلمية لدى الأساتذة من قيود الكبت والقهر التى تمارس عليهم وتحد من طموحاتهم التى لو لم نمهد لها الطريق لما كان من حقنا أن نطالب هؤلاء بتخريج أجيال حرة إلى المجتمع إذ أن فاقد الشيء لا يعطيه .

(١٤) أن هذه السياسة يمكن اعتبارها أحد أهم مقومات الوحدة بين أقطار الأمة العربية والإسلامية إن لم يكن بين أجيال اليوم فبين أجيال الغد ، إذ أن هذه السياسة حال تطبيقها على مستوى الأمة ــ إضافة لمزاياها المتعددة ــ ستكون جديرة بتوحيد أبناء الأمة عقلاً ووجدانـًا فى طريق واحد ذى اتجاه واحد نحو هدف واحد ألا وهو الوحدة الكبرى بين جميع الدول العربية والإسلامية التى فشلت فى أن تتحد عبر سبل السياسة والاقتصاد والفنون والرياضات وغيرها من المجالات .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. كانت هذه هى أهم مزايا السياسة التعليمية المقترحة ، وإن كانت أهم مزاياها لم تذكر بعد ألا وهى أنها سياسة مصرية عربية إسلامية خالصة ، من المؤكد أنها ستمثل إضافة إلى سجل الريادة التى تليق بمصر وبأمتها العربية والإسلامية بين دول العالم قاطبة .